اليه . وفي معرض النفي جاء تأكيد هذه الحقيقة . فقد وصف ناطق رسمي اردني (٨/١٣) « ما نسب » الى الملك حسين من أنه لن يسمح للفدائيين بدخول الاردن مرة اخرى بأنه « لم يكن دقيقا ولا صحيحا » . وقال الناطق ان الملك حسين أوضح في لقاء له مع الصحافيين الاجانب ان « علاقة الاردن بـ م.ت.ف. علاقة طبيعية ولا سيما بعد مؤتمر القمة في الرباط حيث أعلن الاردن قبوله رأي القيادات العربية باعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني » واضاف « وفي معرض الحديث عن الماضي بتجاربه وأخطائه رفض الملك ، باسم كل مواطن اردني ، مجرد السماح بتكرار المآسي الماضية على الساحة الاردنية ، ايمانا منه بوجوب وقوف أهلها صفا واحدا ويدا واحدة في وجه ما يهدد القضية والاردن والعرب من تحديات واخطار » . ومع هذه المزاعم عن « العلاقة الطبيعية » بين المنظمة والاردن أوضح الناطق الاردني انه « عندما تظهر عناصر الخير في المنظمة على عناصر الشر والهدم فيها ، وعندما يثبت صدق النيات وصفاؤها ، وعندما تصبح القضية هي الغاية السامية الوحيدة ، سيعرف الجميع ان هذا البلد يقف في الطليعة العربية بذلا وتضحية وعطاء » . غير ان السؤال الذي يكشف حقيقة الموقف الاردني والذي يجدد فعلا قبوله « العلاقات الطبيعية » مع المنظمة ، هو ما هي المقاييس والقيم التي يقيس النظام في ضوئها « عناصر الخير في المنظمة » و « عناصر الشر والهدم فيها » ؟ أليست هي المقاييس التي لا تحتمل سوى معنى واحد : « الترويض » وهو الذي ما انفكت الشعوب المعادية عن محاولات ممارسته منذ كانت الثورة ؟

المؤتمر البرلماني الدولي

حضور المؤتمرات الدولية واحد من أساليب النضال السياسي التي تخوضها م.ت.ف. على صعيد دولي . وهي في الوقت نفسه هدف للحملات الاسرائيلية والصهيونية في محاولات ناشلة على الاغلب لمحاصرة هذا النضال . وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الصهيونية الدولية في التأثير على كندا بمنع وفد من م.ت.ف. من المشاركة في مؤتمر علم الجريمة الذي كان مقررا عقده هناك ، الا ان هذا النجاح انتقص من قيمته الكلية ومضمونه الفعلي واقع فشل انعقاد المؤتمر نفسه في موعده المقرر ومكانه الاصلي الامر الذي كان بحد ذاته نجاحا لا يقلل من قيمته للاصرار الفلسطيني على حضور المؤتمر .

وقد بدأت « القضية » عندما أعلن النائب العمالي لسلي هاكفياد (٨/٨) ان عريضة ضد حضور الوفد الفلسطيني قدمت الى مجلس العموم وعليها تواقيع نحو ١٠٠ نائب بريطاني وتصف الدعوة الموجهة الى « المنظمة الارهابية » بأنها « غير مقبولة على الاطلاق » . وقد اثار هذا الموقف جدلا في بريطانيه وأوردت وكالات الانباء (٨/٨) انه سبب « احراجا متزايدا لوزارة الخارجية البريطانية » . غير ان الموقف الفلسطيني كان حاسما في هذا الصدد ، فقد أعلن الاخ خالد الفاهوم ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، بتأكيد « ان فلسطين ستشارك في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تدعى اليها بما في ذلك المؤتمر البرلماني الدولي المقرر عقده في لندن » (وفا ، ٨/١٠) . كما كان الموقف العربي ، في هذا الشأن ، متماسكا فقد أكد مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، في بيانه الذي صدر في دمشق يوم ٩ /٨ عن اجتماعاته التي عقدت يوم ٦ و٧ آب ، تمسكه الكامل بحضور المجلس الوطني الفلسطيني كعضو مراقب في مؤتمرات الاتحاد البرلماني ، واستنكر كل المساعي التي تبذل للحيلولة دون حضور المجلس الوطني الفلسطيني مؤتمر لندن ، وناشد المجلس « كل البرلمانيات الصديقة وجميع البرلمانيين ذوي الضمير الحر الذين تفهموا عدالة القضية العربية ووقفوا الى جانبها ان يكونوا على يقظة تامة وحذر كامل من المساعي المعادية المفضوحة للصهيونية وسواها ، والتي تجتهد كي تضع العالم مرة اخرى على حافة الخطر » .

ازاء ذلك حسم روي جنكنز ، وزير الداخلية البريطانية ، الجدل الذي اثير وصرح (٨/١٣) بأنه لا يستطيع ايجاد سبب لرفض دخول أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني الى بريطانيه تلبية لدعوة وجهت اليهم لحضور مؤتمر للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقبين .

عصام سخنيني